

المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على سياسات التحرير المالي والمصرفي

أ. زواوي فضيلة *

الملخص:

تعتبر المتغيرات الاقتصادية الدولية التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات، العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فنشأ نظام جديد في الاقتصاد العالمي يتسم بالتحرير المالي وإزالة القيود والاندماج بين كل من أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، حيث يندرج هذا الأخير ضمن سياق التطورات الاقتصادية العالمية، التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل التي تحول دون حرية النشاط المالي على المستوى المحلي والدولي، حيث شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من المستجدات المتلاحقة وعاصرت الكثير من التطورات، فقد اتجهت البنوك إلى تدويل أنشطتها سعيا وراء تنويع الأسواق وتخفيض التكاليف وزيادة الأرباح والاستفادة من السوافر والامتيازات التي تمنحها الدول المضيفة.

Resumé :

Les variables économiques mondiales rencontrées lors du dernier quart du 20^{ème} siècle. Et plus précisément en quatre-vingt-dix, ont connu des changements mondiaux rapides, simultanées et profondes tant au niveau de leur impact qu'au niveau de leur tendances futures. Cette situation a engendré l'apparition d'un nouveau système économique mondial caractérisé par la libéralisation financière, l'annulation des barrières ainsi que l'intégration au sein des marchés des services, des marchandises et des capitaux. Ce nouveau système prend position au niveau des développements économiques mondiaux, basés sur la libéralisation des barrières et des obstacles qui bloquent l'activité locale et internationale. Ceci dit, la sphère financière mondiale a vécu de multiples changements successifs et de nombreux développements. Contraignant les

* أستاذة مساعدة - أ - جامعة محمد بوقرة - بومرداس.

banques à opter pour l'aspect international de leurs activités dans le souci de diversifier les marchés, diminuer les charges et en contrepartie augmenter les bénéfices, et tirer profit des facteurs motivants ainsi que des privilèges offerts par les pays hôtes.

المقدمة:

يمر الاقتصاد العالمي بتطورات سريعة، ففي ضوء المتغيرات والتطورات الدولية المتسارعة زاد الاتجاه نحو الانفتاح الكامل على العالم الخارجي عن طريق سياسات التحرير الاقتصادي التي تنتهجها مختلف دول العالم للدخول في اقتصاد السوق. حيث أدى هذا التطور الذي شهده العالم إلى عولمة النشاط الاقتصادي، والغاء مختلف القيود على التجارة الخارجية، وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات، والتنوع في مختلف مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية، حيث جعل التطور في نظم الاتصالات والمعلومات العالم المترامي الأطراف كأنه كيان واحد تحكمه قوانين تعتمد على قوى السوق، ونتيجة لتعدد الأزمات الاقتصادية سواء النقدية أو المالية التي شهدها العالم، جعل الاقتصاديات تنتقل إلى قواعد الليبرالية الاقتصادية، وهذا ما أدى بعدة دول إلى الشروع في إصلاحات اقتصادية للوصول بالركب، والقيام بإصلاحات مالية ضمن التطورات المصرفية والمالية العالمية.

وسنحاول من خلال هذا البحث التعرض إلى أهم المتغيرات الاقتصادية الدولية ومفهوم التحرير المالي وإجراءاته من خلال إبراز أهمية عولمة النشاط المصرفي والمالي وأثره على سياسات التحرير المالي وتحرير الأسواق المالية من القيود.

المحور الأول: المتغيرات الاقتصادية العالمية وأثرها

إن المتتبع للأحداث الاقتصادية خلال العقد الأخير من القرن العشرين يدرك مدى التطورات الاقتصادية والمالية التي تسارعت وتركت آثارا مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي ومع تزايد وتسارع وتيرة هذه التطورات واتساعها بدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية، وكذلك العلاقات الاقتصادية الدولية. حيث شهد الاقتصاد العالمي ابتداء من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورات عديدة استغرقت سنوات طويلة حتى بدأ العالم يلبس آثارها في وقتنا الحالي. وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرض إلى أهم المتغيرات الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم والتي شملت عدة نواحي سواء اقتصادية، سياسية واجتماعية مما يضيف عليها نوعا من الشمولية في التأثير على الأوضاع الداخلية والخارجية لدول العالم، ومن أهم هذه المتغيرات نجد ما يلي:

- الثورة التكنولوجية والعلمية؛

- انهيار القطب الاشتراكي ونظامه؛

- المنظمات الاقتصادية الدولية؛

- التكتلات الاقتصادية والإقليمية؛

أولا: الثورة التكنولوجية والعلمية

تمثل الثورة العلمية والتكنولوجية، الأساس المادي للاقتصاد العالمي في المرحلة المعاصرة وتقوم بدور محوري في تحديد ملامحه، حيث يتميز الاقتصاد المعاصر بوجود ما يعرف بـ"عصر الثورة العلمية والتكنولوجية" التي تهتم بالمعلومات والتكنولوجيا الكثيفة المعرفة، والتي لا تقل آثارها عن الثورة الصناعية التي اهتمت باختراع الآلات وانتشار استخدامها.¹ وعند إلقاء الضوء على الأوضاع الاقتصادية في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية نلاحظ وجود ثورة واسعة في استخدام "الانترنت" كقناة للتجارة العالمية، حيث تضمنت عمليات بيع السلع المادية والخدمات، كما أدى الارتباط المتزايد بين أسواق دول العالم واقتصادياتها إلى تسارع التجارة الإلكترونية التي مصدرها الاستخدام المتنامي للانترنت.²

وكل هذه الآثار الناتجة عن الثورة التكنولوجية والعلمية بما تتضمنه من ثورة اتصالات ومواصلات ومعلومات، أدت إلى تعميق عالمية الاقتصاد، أو خاصية العولمة التي يتميز بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فالعالمية لم تعد تسمح بترك أي بقعة في العالم معزولة عن السياق العالمي، بل تعمل على تعميق النمذجة أو التوحد على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، وهذا ما فرض على الدول القيام بمجموعة من الإصلاحات وعلى رأسها سياسات التحرير في ثورة في التسويق، نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة، ونتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات، فقد أصبح الصراع على الأسواق العالمية أمرا حتميا لضمان الاستمرار، وقد يفسر ذلك جزئيا الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية، والشركات متعددة الجنسيات التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال.

ثانيا: انهيار القطب الاشتراكي ونظامه

ويعتبر انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط حائط برلين وتوحد ألمانيا الشرقية مع ألمانيا الغربية عام 1991 م، الحدث المسجل في نهاية القرن الماضي وبالتحديد في نهاية

¹ أحمد شعبان محمد علي ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص33.

² محمد صفوت قابل ، الدول النامية والعولمة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص32.

سنوات الثمانينات، حيث كان تفسخ الاتحاد السوفياتي والتحويلات التي وقعت في أوروبا الشرقية بمثابة الإعلان عن نهاية عهد الاشتراكية كمنظومة عالمية، ووقتها لم يكن أحد ينتظر أن يؤدي تفكك الاتحاد السوفياتي إلى انهيار بقية الأنظمة الاشتراكية الواحدة تلو الأخرى¹، ومنه تم إعلان فشل أسلوب السيطرة الكاملة للدولة على النشاط الاقتصادي، وسقوط نظام السيطرة والرقابة على الأسواق وتم إنهاء التخطيط المركزي والتحول إلى إدارة الاقتصاد من خلال جهاز الأثمان والتعامل الحر لقوى السوق، ومن أسباب زوال الكتلة الشرقية مايلي: ²

- المشاكل الاقتصادية والتي تتمثل في تزايد الدين الخارجي الذي وصل إلى نحو 60 مليار دولار تقلص حجم الصادرات، وتجاوز عجز الميزانية 20% من الناتج الوطني.
- تفاقم مديونيات العديد من دول أوروبا الشرقية خاصة بولندا مع النقص الحاد في التمويل والحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية في قطاع الإنتاج والخدمات؛
- استنزاف سباق التسلح للوارد المتاحة خاصة بالنسبة للاتحاد السوفيتي؛
- سعي الاتحاد السوفياتي إلى التخلص من عبء دعم اقتصاديات أوروبا الشرقية ومعظم الدول الاشتراكية الأخرى للتفرغ لتعبئة موارده الذاتية ومعالجة مشكلاته الداخلية؛

وهذا ما دفع بباقي الدول إلى تبني برامج التحرير الاقتصادي بما في ذلك التحرير المالي والمصرفي ومن هنا كان التوجه لإعطاء دور أكبر لآليات وقوى السوق الحرة، حيث انعكس ذلك على النشاط المصرفي نتيجة الاتجاه نحو التحرير من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي كانت تحول دون توسيع البنوك في أنشطتها، واتجاهها إلى ميادين وأنشطة غير مسبقة من أجل تعظيم الربح والفرص والمكاسب وذلك من أجل ضمان البقاء والاستمرار.

ثالثا: التكتلات الاقتصادية والإقليمية

نجد أن النظام الاقتصادي العالمي، بعد الحرب العالمية الثانية، أفرز معطيات جديدة متمثلة في التكتلات الاقتصادية هذه التي تهدف أصلا إلى تحقيق الرفاهية، إذ استدعت الضرورة نهب ثروات البلدان خاصة المتخلفة منها، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا ما يعبر عنه بالاستعمار الجديد.³

¹ فرانسوا أوتار، ترجمة، محمد البارودي، الاشتراكية واقتصاد السوق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ص15.

² بريس عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص4.

³ مقراني الهاشمي، التكتل الاقتصادي للعالم العربي واقع وآفاق، مجلة علوم إنسانية، عدد 11، الجزائر، 1999، ص91.

ويرى "Myrdal" أن مفهوم التكامل الاقتصادي، هو عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، ليس على المستوى الوطني فقط بل أيضا على المستوى الإقليمي.¹

ومن خلال ما سبق، يمكن أن نستنتج أن التكامل الاقتصادي، هو عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر، لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع.

رابعا: المنظمات الاقتصادية الدولية وأثرها

أصبح كل من البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة من أهم الدعائم الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الجديد، وذلك للدور التسييري الذي تقوم به لإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك من خلال البرامج التي تعمل على تنفيذها في مختلف الدول الأعضاء.

1- صندوق النقد الدولي:

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي في يوليو 1944، أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بروتون وودز بولاية نيوهامشير الأمريكية، عندما اتفق ممثلو خمسة وأربعين دولة على وضع إطار للتعاون الاقتصادي يهدف إلى تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة، التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 1929م. ويمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه "المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه".²

ومن أبرز أهداف صندوق النقد الدولي التي يطمح لتحقيقها ما يلي:

- تعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية؛
- توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها وتسهيل مجرى نمو التجارة الخارجية؛

¹ فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص 6.

² عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 69.

➤ تقليل درجة العجز في ميزان المدفوعات وتقصير مدى هذا الاختلال من خلال تمويل العجز بإتاحة الموارد اللازمة وهذا لتجنب الإجراءات التقليدية التي تقوم بها هذه الدول؛

➤ العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والحفاظ على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء وجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات؛
ويعمل صندوق النقد الدولي على فرض سياسات التحرير على الدول التي تلجأ إليه طالبة التمويل حيث تلتزم هذه الدول بتطبيق برامج للسياسات الاقتصادية اللازمة، وتتعلق هذه السياسات عادة بتحرير حساب رأس المال وتغيير القوانين والتشريعات الداخلية للبلدان بجعل هذه القوانين أكثر مرونة، وتمنح حوافز ومزايا للمستثمرين الأجانب وكذا تقليل الإنفاق العام الحكومي، وإلغاء الدعم على بعض المنتجات، تشجيع الخصخصة ورفع الحواجز الجمركية أمام حركة التجارة الدولية.¹

2- البنك العالمي

يعد البنك العالمي تآماً صندوق النقد الدولي، إذ تبلورت فكرة إنشائه في نفس المؤتمر الذي أنشأ فيه صندوق النقد الدولي، وأما عن أهداف البنك العالمي فقد كانت كما يلي:
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض أو الاستثمارات الأخرى التي يجريها القطاع، وتكملة الاستثمارات الخاصة، وذلك بتقديم التمويل بشروط معقولة للأغراض الإنتاجية متى كانت الدولة تعاني من عدم توافر رؤوس الأموال الخاصة؛

- تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء؛
- انفتاح الأسواق وإعطائها الأولوية في تسيير الاقتصاد وإطلاق حرية المبادلات التجارية؛

- اعتبار الرأسمالية المحلية ركيزة العمل الاقتصادي والتنموي وإفساح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية²؛

من خلال أهداف البنك، يتبين لنا أن البنك يركز على أعمال الصندوق، فإذا كانت مهام الصندوق تنحصر أساساً في القضايا ذات الأجل القصير أي التغلب على مشكلات اختلال توازن ميزان المدفوعات وتنظيم أسعار الصرف والسيولة الدولية، فإن مهام البنك العالمي تتعلق بالقضايا ذات الأجل الطويل، بحيث يعمل على تقديم

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 503.

² منير الخش، الإصلاح الاقتصادي بين أوامم الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، دار الرضا للنشر، دمشق، 2003، ص 30.

القروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للدول الأعضاء، ويجب على الدول الأعضاء الالتزام بالسياسات والبرامج التي يفرضها صندوق النقد الدولي إذا ما رغب في مساعدات التنمية التي يقدمها البنك، وهو ما يعرف بالمشروطة المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو ما يوضح الدور التكميلي الذي يقوم به كل من الصندوق والبنك وبالتالي فإن البنك يدعم سياسات التحرير والتفتح وإلغاء القيود بين الدول.¹

3- المنظمة العالمية للتجارة:

ظهرت المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود بعد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الأوروغواي وظهرت إلى الحيز في 01 جانفي 1995² ويمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة على أنها منظمة ذات صفة قانونية، مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسس الذي يحوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي³.

ولقد وضعت المنظمة العالمية للتجارة الاتفاقية العامة لتحرير المخدمات المالية، والتي تشمل جميع الأنشطة في الأسواق المالية ذات الطابع التجاري القابل للتداول، وتتجلى هذه الخدمات التي يشملها التحرير فيما يلي:

- الخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية؛
- جميع أنشطة التأمين وإعادة التأمين والوساطة في التأمين؛
- كافة أدوات السوق المالية وأدوات سوق الصرف وكذلك خدمات المقاصة والتسوية للموجودات المالية؛

وتهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي، من خلال تحرير التجارة من جميع القيود وتوسيع تيسير الوصول إلى الأسواق والمساعدة على حل النزاعات بين الدول وإدارة آلية السياسة التجارية والتعاون والتنسيق مع المؤسسات الدولية الأخرى - صندوق النقد الدولي والبنك العالمي - لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية.

¹ عبد الرزاق سلام، أثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص 8.

² مخاوري شلي علي، النظام التجاري الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 75.

³ ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص 56.

المحور الثاني: آلية التحرير المالي وانعكاساته على النشاط المالي والمصرفي

شهد الاقتصاد العالمي في تطوره عدة مراحل، من سماته الأساسية هو الاتجاه نحو عولمة النشاط الاقتصادي، خاصة عند استقلال أغلبية الدول بعد الستينات وخلال السبعينات، حيث جاء التحرير المالي والمصرفي كنتيجة حتمية في إطار هذه التحولات العالمية الذي كان أساسها المنداة برفع القيود الجمركية على التجارة سواء كانت سلعية أو مالية، وهذا ما دعا إلى تطوير القطاع المالي والمصرفي من خلال إلغاء كل القيود والعراقيل التي يمكن أن تحد من حركة الأموال الداخلية والخارجية لتنفيذ العمليات التجارية والاستثمارية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم التحرير المالي ومبادئه وأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

أولاً: التحرير المالي وإجراءاته.

يندرج التحرير المالي ضمن أهم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدول التي تعرف مرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وسنحاول التعرف على مفهوم التحرير المالي وكذا إجراءات تطبيقه.

1- مفهوم التحرير المالي

يمكن تعريف التحرير المالي بالمعنى الضيق، على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي. ويتضمن إصلاح أو تحرير القطاع المالي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لإزالة الضوابط على النظام المالي¹، وتحويل هيكله بشكل يتفق مع النظام الاقتصادي الموجه لاقتصاد السوق وذلك في ظل إطار تشريعي ملائم². ومنه يعتبر التحرير المالي بمعناه الواسع، مجموع الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة، ومن خلال تعريف التحرير المالي، نجد أن سياسته تقوم على الثقة الكاملة في الأسواق المالية عند تحريرها من القيود الإدارية لأسعار الفائدة، حيث تترك العمل لقوى السوق مع إلغاء الحدود القصوى لأسعار الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات مع ارتفاع المدخرات، وعليه فالتحرير المالي يقوم على مبدئين أساسيين هما: ³

- تمويل مشاريع باستعمال القروض المصرفية بالتوفيق بين الادخار والاستثمار،

¹ سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 1994، ص 13.

² عاطف ولیم أندروس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 193.

³ بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مداخلة ضمن ملتقى الشلف، مرجع سبق ذكره، ص 477.

يرفعها للادخار وخفضها للاستثمار؛

- تحديد سعر الفائدة في السوق، بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي؛

2- إجراءات التحرير المالي:

انتشرت عملية التحرير المالي والمصرفي في أغلبية الدول في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي إلا أن الأساليب المستخدمة في ذلك تختلف باختلاف الأهداف المراد تحقيقها، وفق السياسة العامة التي تصنعها كل دولة فهي إما لتحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي أو لتطوير البنية الأساسية والأسواق المالية وعموماً يمكن عرض الإجراءات المتخذة في إطار عملية التحرير المالي والمصرفي كما يلي:¹

- إلغاء القيود على سعر الفائدة وتوسيع مجال تحركاتها، وإزالة السقوف المفروضة عليها؛

- إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية البنوك، مثل تحديد السقوف الائتمانية أو التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة؛

- تقليل الحواجز أمام الانضمام والدخول إلى السوق المصرفي، وتسهيل إجراءات الانسحاب منه؛

- تحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين؛

- تحرير الائتمان وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذا وضع سقف ائتماني عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى؛

- تحرير الأسواق المالية، بخفض القيود على الاستثمار الأجنبي، تحسين إجراءات التسوية وإنهاء المعاملات، تخفيض الضرائب والرسوم على المعاملات والضرائب على الأرباح الرأسمالية؛

- تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقاً لقواعد السوق؛

- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيتها أمام الخاص الوطني والأجنبي؛

¹ بريس عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ثانياً: مزايا ومخاطر التحرير المالي

يرى أنصار ومؤيدي التحرير المالي والعولة المالية أنها تحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- بالنسبة للدول المتقدمة:

تسمح سياسات التحرير المالي في البلدان المصدرة لرؤوس الأموال وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى، بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية، وتوفر لها الضمانات الكافية، وتويعها ضد المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين مختلف الأسواق المختلفة.

2- بالنسبة للدول النامية:

- يمكن الانفتاح المالي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة التمويلية المحلية - أي قصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات - مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافضة المالية "الاستثمار في الأسواق المالية وتشجيع إصدارها وتداولها" بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية .

- تحسين الوظائف المرتبطة بالأسواق المالية من طريق ثلاث مسارات الأول هو نجاعة وقدرة هذه الأسواق لمنح مواد مقبولة والثاني هو تنوع الحفظة وأخير هي الخاصية التي تفرضها الأسواق على السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول والخاصة بالفتح الداخلي والخارجي للأسواق المالية التي تشمل وتحكم فيها الشمولية المالية.¹

- تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحويل التكنولوجيا باتجاه الدول النامية وتقليص الفجوة التكنولوجية.

أما فيما يتعلق بمخاطر العولة المالية فقد أثبتت تجارب عقد التسعينات من القرن الماضي أن العولة المالية بالنسبة للدول النامية كثيراً ما أدت إلى حدوث أزمات و صدمات مالية مكلّفة (أزمة المكسيك، ودول جنوب شرق آسيا، والبرازيل وروسيا....) ويمكن إيجاز مخاطرها في النقاط التالية².

¹Thomas fabre, les bienfaits attendus de la globalisation financière, revue gabiers français, n°345, 2008, p 106.

² رمزي زكي، العولة المالية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، مصر، 1999، ص: 86.

- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية في الاستثمارات الأجنبية.

- مخاطر المضاربات المالية.

- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال).

- مخاطر هروب الأموال الوطنية نحو الخارج.

- إضعاف السيادة الوطنية مجال رسم السياسة المالية و النقدية بكل استقلالية.

ثالثا: سياسات التحرير المالي وأثرها على النشاط المصرفي وتحرير أسواق المال

شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من المستجدات المتلاحقة، وعاصرت الكثير من التطورات فمقد اتجهت البنوك إلى تدويل أذشطها سعيًا وراء تنويع الأسواق، وتخفيض التكاليف وزيادة الأرباح والاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تمنحها الدول المضيفة .

1- التحول إلى البنوك الشاملة:

وفي ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، زاد اتجاه البنوك وخاصة البنوك التجارية إلى التحول نحو البنوك الشاملة، والتي يقصد بها مؤسسات أتمان تمارس عدة أو كل الوظائف البنكية في نفس الوقت، فنجدها في العديد من الأنشطة التي تختلف باختلاف العملاء المنتجات، المناطق الجغرافية والتكنولوجية كما تتجاوز أحيانا المهن البنكية الخاصة بتطوير إستراتيجية بنوك التامين.¹

وقد حملت إستراتيجية التنويع محاور عديدة منها المحور الخاص بمصادر التمويل والمحور الخاص بالاستخدامات المصرفية ومحور الدخل في مجالات غير مصرفية وعلى هذا الأساس يدخل مبدأ التنويع بممارسة وظائف تقليدية وأخرى غير تقليدية²، والتي تدخل ضمن تقنيات جديدة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في:³

- خدمات استثمارية مصرفية، مثل الإصدارات الجديدة، الاستثمارات المالية؛

¹ Sylvie coussergues, gestion de banque du diagnostic la stratégie, dunob, 2002, p251.

² غانم محمد الحمادي، الأسواق المالية تعزز مكانتها على خارطة الاستثمار، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد: 282، ماي 20، لبنان، ص52.

³ بن طلحة صليحة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيكيات الجديدة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008، ص182.

- عمليات التسديد أو التوريق للقروض، أي تحويل قروض المؤسسات إلى أوراق مالية أو سندات ؛
- القيام بعمليات خارج الميزانية ، أي تقديم قروض بالتوقيع والتعامل في المشتقات المالية ؛
- صناديق الاستثمار المشترك للسماح للمستثمر عديم الخبرة المشاركة في الأسواق المالية والنقدية ؛
- عقد تحويل الفاتورة للأثمان المقدم من العميل المحلي والخارجي، لتسيير وتحصيل حقوقه قصيرة ومتوسطة الأجل ؛
- القيام بنشاط التمويل التجاري ، أي تمويل شراء أصول وتأجيرها للمتعاقدين خلال فترة التقاعد؛

2- الاتجاه إلى عولمة النشاط المصرفي:

والعولمة المصرفية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة، تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى أفاق العالمية وتدعجه نشاطا ودوليا في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة، وتجلت عولمة النشاط المصرفي من خلال توحيد توجهات البنوك في مساعيها تجاه خدمة الزبائن، واجتذاب مصادر التمويل وتوسيع أفاق توظيف الأموال، وقد صاحبت هذه التوجهات لتحرير المتزايد من القيود الحكومية وهناك جملة من الأسباب التي دفعت بالبنوك إلى تدويل أنشطتها نذكر منها:

- تجنب المخاطر عن طريق تنويع الأسواق، خاصة خطر المنافسة وتشبع الأسواق المحلية بما يحقق التوسع في دائرة التحالف والتعاون والعمل المشترك¹؛
 - انخفاض التكاليف في الدول المضيفة (تكاليف العمالة ، وبعض مقومات الإنتاج الأخرى) بالمقارنة بنظيراتها في الدولة الأم؛
 - الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدولة المضيفة، وكذلك الاستفادة من الحوافز التي تمنحها الدول لتوسيع بنوكها في الخارج؛
- الخاتمة:**

تعتبر سياسات التحرير المالي المصرفي من أهم حتميات تجسيد العولمة المالية الرامية إلى المزيد من التحرر الاقتصادي، واستجابة لمتطلبات التطورات الاقتصادية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل التي تحول دون حرية النشاط المصرفي على المستوى المحلي والدولي، ولقد بدأت عملية التحرير المصرفي في الدول

¹ فؤاد شاكر، فتح الأسواق المصرفية العربية، مجلة إتحاد المصارف العربية، عدد: 287، أكتوبر 2004، لبنان، ص3.

المتقدمة ومن الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، إذ لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي وتحريره، كما ساهمت المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي بالتعجيل بعملية التحرير واكتملت بتوسع أنشطة البنوك وتدويلها، وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية من خلال البرامج التي يقترحها على الدول ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

قائمة المراجع:

❖ باللغة العربية:

▪ الكتب :

- سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 1994.
- طارق عبد العال حماد، التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، إسكندرية، 2003.
- ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2003.

▪ المجلات و الدوريات:

- أحمد بوراس، الجهاز المصرفي والمالي العربي وقدرته على التأقلم مع المستجدات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد2، 2003.

▪ الملتقيات و الندوات:

- مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية.

❖ باللغة الأجنبية:

- Sylvie coussergues, gestion de banque du diagnostic la stratégie, dunob, 2002.
- Thomas fabre, les bienfaits attendus de la globalisation financière, revue gabiers français, n°345, 2008.